الأنباء
الاربعاء 3 أكتوبر 2012

اتخذت الإجراءات الدستورية واللائحية تجاه استجواب الدويسان للمبارك

الخرافي: مرسوم الضرورة أسهل وأسرع لمعالجة الدوائر وعدد الأصوات

شدد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي على ضرورة احترام السلطة القضائية واحترام احكامها، مؤيدا تعديل الاصوات من خلال مرسوم ضرورة، وأوضح انه تم اتخاذ الاجراءات الدستورية واللائحية فيما يتعلق بالاستجواب المقدم من النائب فيصل الدويسان الى سمو رئيس مجلس الوزراء جابر المبارك.

وقال الرئيس الخرافي لدى خروجه من مجلس اللامة امس إنه تم اتخاذ الاجراءات الدستورية واللائحية فيما يتعلق باستجواب النائب فيصل الدويسان لسمو رئيس الوزراء ويدرج على جدول الاعمال، ولم تحدد له جلسة مضيفا انه «لم احصل على اي تعليق أو رد من سمو الرئيس في هذا الشأن، ولكن بالنسبة لنا كمجلس قائم اتخذت جميع الاجراءات وأحلت الاستجواب الى سمو الرئيس والى اللجنة التشريعية وتم ابلاغ رئيس الوزراء».

وشدد الخرافي على ضرورة احترام السلطة القضائية، وقال ان احترام احكامها واجب ويجب عدم الطعن في هذه الاحكام الا من خلال اجراءات المحاكم او الاستئناف. وبسؤاله هل تؤيد تعديل الاصوات من خلال مراسيم ضرورة قال الخرافي فيما يتعلق بمراسيم الضرورة فحسب المادة 71 يتعلق هذا الامر بيد صاحب السمو الامير، مشيرا الى ان هذا الامر تحت نظر سموه.

واضاف ان هناك خلافا حول تقليص الاصوات وعددها وهذه هي الديموقراطية شارحا «فهناك من يعتقد في موضوع الاصوات الاربعة وانه لابد ان يستمر واتاحة الفرصة للمجلس المقبل لتعديل القانون، وهناك من يتبنى قضية تقليص الاصوات وذلك لاسباب ديموقراطية ولمحاربة اشياء تتعلق باجراءات غير صحيحة وغير قانونية ومثال على ذلك موضوع الانتخابات الفرعية، خصوصا ان هناك قانونا غير قابل للتطبيق بسبب التكتيكات التي تتخذ في هذه الانتخابات الفرعية، وايضا سيتيح تقليص الاصوات الفرصة لعدم الاحتكار نتيجة «الفرعيات» لجاميع معينة، ويتيح الفرصة للاقليات ان يكون لها تمثيل في المجلس، ويتيح الفرصة لتكامل جميع الاطياف في المجلس.

وزاد: ان السبب الثالث لتقليص عدد الاصوات هو منع اتفاقات غير قانونية وغير صحيحة لمصالح انتخابية بعيدة عن المبادئ وعلى حساب اناس ليس لهم مجال بالتنسيق.

واضاف: ان «هذه مبادئ اولية تتعلق بوجهة نظري ولكن بالنهاية انا اؤمن بالديموقراطية ويجب الا نسيء الى بعضنا البعض في حال الاختلاف في الرأي ونقبل معالجة الموضوع بالطريقة الصحيحة».

وقال الخرافي «ان لي تجارب سابقة فيما يتعلق بقوانين الانتخاب واعرف ان معالجة الموضوع قد تكون اسرع واسهل من خلال صدور مرسوم ضرورة واذا كانت هناك وجهة نظر مخالفة فبالإمكان رفضها في المجلس المقبل والعودة الى التصويت الذي تراه الاغلبية.

وحول لقائه يوم الاحد الماضي بصاحب السمو الامير قال الخرافي « لا يزال صاحب السمو الامير يستمع ولم يبد وجهة نظر ولم يبد أي توجيه جديد، وبالتالي انا ايضا انتظر، فقد دعيت لجلستين ولم يكتمل النصاب، فالموضوع الآن بيد صاحب السمو الأمير فيما يرغب فيما يتخذ من اجراء، وهو يستمع ويستشير وحال ما أستمع الى توجيه يصدر من سموه فسأنفذ توجيهات سموه».

جاسم الخرافي

بعد اجتماعها بديوان الوعلان مساء أمس

«الأغلبية»: فريق قانوني للدفاع عن المحكومين في اقتحام «الوطن»

أعضاء كتلة الأغلبية خلال اجتماعهم بديوان مبارك الوعلان مساء أمس (هاني الشمري)

احتضن ديوان النائب مبارك الوعلان اجتماعا لبعض نواب الأغلبية مع أولياء أمور الشباب الذين حكم عليهم مؤخرا بقضية اقتحام «الوطن»، الاجتماع انتهى الى تشكيل فريق قانوني يتولى القضية بلغة القانون، كما وصفها الوعلان في مؤتمر صحافي اعقب الاجتماع.

وقال الوعلان، في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع: اشكر كل من لبى الدعوة سواء من النواب او اولياء امور الشباب الذين حكم عليهم مؤخرا، وفوجئنا ببعض الامور بعد الاستماع الى وجهات نظر اولياء امور الشباب، خصوصا ان بعض الشباب الذين خطفوا من الشارع ولم يتم القاء القبض عليهم داخل القناة.

وبين الوعلان انه من ناحية الشهادات تم التأكد من د.فيصل المسلم ان هؤلاء الشباب كانوا في الخارج ولم يدخلوا الى مبنى القناة، وخرجنا باقتراح بتشكيل فريق قانوني كبير جدا ومتنوع لاستنكار مثل هذا الحكم والتعاطي معه بلغة القانون وتقديم كل ما لدينا من شهود جدد في هذه القضية. ولفت الى انه سيتم خلال اجتماع كتلة الاغلبية في ديوان النائب السابق عبدالله البرغش، مساء الغد (اليوم) مناقشة العديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية.

من جانب آخر، ناقش النواب موضوع تعاطي وزارة الداخلية مع فئة البدون وما حصل في منطقة تيماء، وقال الوعلان: باسمي واسم من حضر من النواب نستنكر ما حدث، ومن حق هذه الفئة التعبير عن رأيها، ونحن في دولة كفل فيها الدستور كامل الحرية، مستنكرا ما حدث من تشدد في عدم اعطائهم حقهم في التعبير عن آرائهم وبين ان المفترض ان نحترم جميع الاتفاقيات التي وقعنا عليها خصوصا ان الكويت دولة مدنية صادقت على العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

● سلطان العبدان

التقى سموه صباح أمس

مزيد يلتمس العطف الأبوي من سمو الأمير تجاه المحكومين في قضية «الوطن»

التقى سمو الأمير ظهر امس النائب حسين مزيد على خلفية الحكم الصادر ضد مقتحمي قناة الوطن والتي حكمت على تسعة منهم بالسجن سنتين. واوضح النائب حسين مزيد لسمو الامير جسامة الاضرار البالغة التي وقعت على هؤلاء الشباب واهاليهم جراء هذا الحكم الصادر ضدهم خصوصا ان جميعهم مازالوا في مقتبل العمر مما يجعل هذا الحكم الصادر ضدهم انهاء لمستقبلهم في الحياة اذا ما طبق عليهم الحكم وزج بهم بالسجن مع المجرمين من تجار المخدرات واصحاب القضايا اللاأخلاقية.

ولمس مزيد من سمو الامير العطف الابوي تجاه هؤلاء الشباب وبعد لقائه مع سمو الامير استبشر مزيد بالانفراج تجاه المحكومين بتلك القضية من قبل سمو الامير.

حسين مزيد

سيصل عددهم إلى 600 ألف مواطن خلال 15 سنة

الحويلة: السياسات المالية تغير مسار الموازنة وتزيد أعداد العاطلين عن العمل

أكد النائب د.محمد الحويلة ضرورة وضع حلول عاجلة للمشاكل التي تعيق الاستثمار داخل البلاد، لافتا الى ان اعتماد الكويت على النفط كمصدر وحيد للدخل يعد من أهم التحديات مستقبلا في ظل البحث عن بدائل للطاقة كما يمثل خللا في اقتصاد الدولة في الوقت الراهن.

وقال د.الحويلة في تصريح صحافي انه من الممكن في اي وقت ان يحدث تغير في مسار الميزانية العامة للدولة اذا تغيرت اسعار النفط، مفترضا ان يكون سعر برميل النفط الخام مستقبلا 75 دولارا، فإن ذلك سيحقق عجزا بدءا من السنة المالية المقبلة يساوي ملياري دينار وان هذا العجز يأخذ في التزايد حتى يصل الى 29 مليار دينار في السنة المالية 2032/2031.

وأوضح ان سوق العمل الكويتي يستقبل حاليا عددا كبيرا من الكويتيين الباحثين عن العمل سيزيد عددهم عن 250 الف باحث عن العمل خلال الـ 10 سنوات القادمة ومن 550 الفا الى 600 الف باحث عن وظيفة خلال الـ 15 الـ 20 سنة القادمة، مؤكدا انه لا يمكن للحكومة استيعاب هؤلاء داخل دوائرها اذا استمرت بنفس السياسات الحالية.

وأشار الى ضرورة ان تكون الوظائف المطلوبة التي سيتم استيعاب الباحثين عن العمل فيها منتجة ولها قيمة مضافة للاقتصاد، مشددا على ان ذلك لن يتحقق الا بتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، وتوفير الامكانيات اللازمة لهذا القطاع حتى يكون شريكا أساسيا وحقيقيا في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى تفعيل دور الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ودعا د.الحويلة الى المسارعة في اصلاح التعليم الكويتي حتى تتناسب مخرجاته مع متطلبات سوق العمل، وتسهيل الإجراءات الحكومية بخلق لا مركزية حقيقية في اتخاذ القرار داخل الوزارات، مبينا ان انخفاض جودة التعليم، وتعقيد الإجراءات الحكومية، وتزايد مستوى الفساد، أبرز المعوقات التي تعترض اقتصاد البلاد.

وأوضح ان السوق الكويتي يمتلك احتياطيات كبيرة ولديه سيولة متوافرة وهو ما يحفز وجود الشركات الكبرى، التي تبحث عن هذه الامكانات الموجودة لدينا، مستدركا بالقول: الا ان الإجراءات الحكومية الحالية والبيروقراطية الموجودة في أجهزة الدولة وعدم الاستقرار السياسي هي ما تتسبب في هروب المستثمرين.

وطالب بوضع خطة طويلة المدى لتحويل الكويت من مجتمع استهلاكي الى مجتمع يرشد استهلاكه ويوفر جزءا من دخله، ومن اقتصاد يسرف في استغلال الثروة النفطية وايراداتها الى اقتصاد يحفظ ويستثمر هذه الثروة لمصلحة الشعب حاضرا ومستقبلا، ومن مجتمع اقتصادي تتم ادارته بصورة عشوائية وتبعا للظروف الطارئة والمعالجة المتخبطة للأزمات الى الاعتماد على الإدارة المهنية العالية الكفاءة.

د.محمد الحويلة

محمد هايف وخالد الطاحوس

مسلم البراك لحظة وصوله ديوان الوعلان

د.وليد الطبطبائي

د.جمعان الحربش

د.محمد الكندري

الكندري: لا بديل عن حل المجلس

قال النائب السابق د.محمد الكندري انه لا بديل عن حل مجلس 2009 والدعوة للانتخابات، وذلك للخروج من الأزمة السياسية، وإلا فالوضع السياسي سيبقى متأزما.

وأضاف الكندري: «لم نسمع للبعض رأيا أو تصريحا في ظل الأزمة السياسية الراهنة، هل يؤيدون حل المجلس والعودة الى الشعب وصناديق الاقتراع؟ موضحا «لكننا سمعنا تصريحات من يؤيد ويدافع عنهم فهل يريدون فعلا استمرار المجلس؟

بن غيام: الشعب أخذ شهيقاً بحكم «الدستورية» ويريد أخذ زفير بحل المجلس

قال منسق الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية م.أحمد فلاح بن غيام ان الكويت قد مرت بأوقات عصيبة عندما ألغي مجلس 2012 ورجع المجلس المرفوض شعبيا وأميريا (مجلس 2009) بخطأ إجرائي لم يحاسب عليه من تسبب فيه! وعندما قامت الحكومة بالطعن في الدوائر الـ 5 أمام المحكمة الدستورية أخذ الشعب الكويتي شهيقا عندما أنصفته المحكمة الدستورية برفضها لهذا الطعن وإبقاء النظام الانتخابي السابق، والآن الشعب يريد أخذ زفير وحل مجلس 2009 في أسرع وقت ممكن لتهدئة الشارع الكويتي وإعلان الدعوة لانتخابات حرة نزيهة واتركوا للشعب حرية الاختيار.

محمد الخليفة

مبارك الوعلان وعلي الدقباسي وفلاح الصواغ